الأخبار ١٩-٠٤-٢٠٢١

دولة الزبائنيّة السياسيّة «النهّابة»:نموذج لبنان[1]

ألبر داغر

يستند عرض الوقائع التالي إلى استقصاءات أجراها صحافيون داخل الإدارة العامة اللبنانية على مدى ١٢ عاماً. وهو أتاح تعريف الدولة اللبنانية بوصفها دولة زبائنية سياسية باتت خلال العقود الأخيرة «ميدان ممارسات يجرّمها القانون». وتُظهر الوقائع على وجه التحديد كيف اكتسبت الزبائنية السياسية قوتها من المحاصصة الطائفية، وكيف استشرى «استخدام الموارد العامة للمنفعة الخاصة»، وكيف استخدم السياسيون الإدارة العامة كأداة طيّعة، وكيف انهارت مقدرة الدولة الإدارية والتنموية

I.الزبائنية السياسية تستمدّ قوتها من المحاصصة

حين يكون دأب النخبة السياسية «تجيير الموارد العامة لتوزيع منافع خاصة»، تكون الدولة نيو–باتريمونيالية الطابع، أي يتعاطى السياسيون معها وكأنها إرث لهم. وقد استخدمنا تعبير دولة الزبائنية السياسية محل التعبير الأول اختصاراً (داغر، ٢٠١٩/١/١٨). وحاول باحثون أن يعطوا شرعية للزبائنية السياسية باعتبار أنها تؤدي إلى إفادة المستزلَمين من مصادر الثروة والدخل التي يوزعها الأقطاب. لكنّ الأدبيات النظرية أكدت العلاقة القائمة على عدم تكافؤ شديد بين «رئيس شبكة المحاسيب» وبين المستفيدين من أعطياته. وأظهرت أن تقاسم المغانم والمكاسب على أساس إثني أو طائفي بين أطراف النخبة هو ما يُعطي نظام الزبائنية السياسية قوّته (فان دو وال، ٢٠٠١: ١١٥–١٢٩).

وفي قراءته المسهبة لعلاقة الدولة مع الإثنيات في دول أفريقيا جنوب الصحراء على مدى عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، أظهر الباحث روتشيلد ترسّخ الممارسة القائمة على احتساب الحصص النسبية لهذه الإثنيات في المجموع (proportionality) لتحديد حصصها في السلطة السياسية وفي الإدارة العامة (روتشيلد، ١٩٨٥: ٧٩). وما ميّزها عن التوافقية كما شرحها ليبهارت، هو أنها لم تكن تحتاج حتى نهاية الحرب الباردة على الأقل إلى أنظمة تقوم على التعددية الحزبية والانتخابات. وهي كانت تتم استناداً إلى توافقات غير رسمية وغير مكتوبة وتجري غالباً في الظل. وهي كانت وصفة ناجحة لجهة تأمين الاستقرار السياسي طالما بقيت الدولة قادرة على حفظ حصص ممثلي الإثنيات في المناصب السياسية وفي المناصب الإدارية وفي الموارد العامة واحترام خصوصيات هذه الإثنيات. لكنّ الوجه الآخر للصورة تمثّل بالتردي الهائل لفعّالية الدولة التنموية، باعتبار أن توزيع المواقع والموارد والتنفيعات كان يجري لمصلحة المحاسيب، وأن التمثيل في الإدارة العامة كان يتم على حساب الاستحقاق والإنتاجية (روتشيلد: ٩٢).

هذا ما يُسمى في لبنان «المحاصصة». وتُظهر الباحثة ماري جويل زهار أن ما ورد أعلاه، أي الأخذ بالنسبية لتحديد حصص الطوائف في البرلمان وفي الإدارة ينطبق على حالة لبنان منذ تعديل قانون المتصرفية عام ١٨٦٤(زهار، ٢٠٠٥: ٢٢٣). وقد تم الأخذ بالمقاربة ذاتها في دستور ١٩٢٦ وفي «ميثاق ١٩٤٣» وفي دستور «الطائف» عام ١٩٩٠ بعد تعديل النسب. وبالنسبة إلى الباحثة فإن هذا النظام أمّن فترات طويلة من الاستقرار السياسي كان من شروطها وجود طرف خارجي يشرف على نظام المحاصصة. وصنّف الباحثان باسل صلوخ، ورنكو فرهيج، نظام التقاسم في لبنان (power sharing) بوصفه نظاماً «توافقياً بين كيانات قائمة على أساس الهوية (corporate consociation) «(صلوخ وفرهيج، ٢٠١٧). وهو يقوم على كوتا متفق عليها مسبقاً لكل طرف في التوافق .(predetermined quota) والالتزام بهذه الحصص هو في صلب النظام. ويرى صلوخ أن تقاسم السلطة وتوزيع المنافع على أقطاب الحكم أصبحا أكثر عدلاً بعد الطائف. كذلك، يُظهر رالف كرو، على سبيل المثال، أن الموارنة والسنّة كانوا يستحوذون عام ١٩٥٥ على ١٢ موقعاً من أصل ١٧ هي مواقع المدراء العامين، و٣٤ من أصل ٤٧ هي مواقع رؤساء المصالح في الإدارة العامة اللبنانية (كرو، ١٩٦٣: ٥١٠). وعام ٢٠١٧ توزّع المدراء العامون البالغ عددهم ١٥٧ بحيث كان عدد المسيحيين بينهم ٧٢ منهم ٤٣ موارنة، وعدد المسلمين ٨١ منهم ٣٤ سنّة و ٣٣ شيعة (صلوخ، ٢٠١٩: ٤٥). وهذه المحاصصة ترادفت مع استشراء الممارسات القائمة على تجيير الموارد العامة للمنفعة الخاصة وانهيار الفعّالية التنموية للدولة.

II.الموارد العامة للمنفعة الخاصة

هل تنفيع المحاسيب أو محاباة الأقارب أو غير ذلك من الاعتبارات المشابهة هو ما يملي السطو على الأموال العامة؟ تُظهر الدراسات أن الهدف أولاً وأخيراً لدى السياسيين هو مراكمة الثروات، وأن ما يميّز تعاطيهم مع الشأن العام هو الرغبة بتكوين ثروة (فان دو وال، ٢٠٠١: ١٢٤). يمكن فهم ذلك حين نجد أن سياسياً دخل للتوّ إلى حلبة العمل السياسي والشأن العام يمكن أن يستفيد بصفقة واحدة بمبلغ يوازي ١٠٠ مليون دولار. وهو مبلغ يقتضي أجيالاً من العمل الاستثماري المنتج للحصول عليه.

وبحسب الباحثة بياتريس هيبو، حين تستشري ممارسات نهب الموارد العامة سواء جاءت من السياسيين أو من الإداريين نكون أمام «اقتصاد قائم على النهب « (économie de pillage)(هيبو، ١٩٩٧: ١١٧). ويؤدي عدم التعرّض للمحاسبة (impunité) في هذه الحالات إلى استشراء الممارسات الاقتصادية التي يطاولها القانون (criminalté économique) وإلى حالة يشتغل فيها الاقتصاد في جزء مهمّ منه خارج القانون. ووضع الباحثون بايار وألّيس وهيبو هذه الممارسات تحت عنوان «تحوّل الدولة إلى ميدان للممارسات الإجرامية .(criminalisation de l'Etat) «واعتبروا أن ما يحدّد كون هذه الممارسات إجرامية هو تصنيفها من طرف القضاء باعتبارها تستوجب الملاحقة، ولو لم تصدر أحكام بشأنها (بايار، إليس،هيبو، ١٩٩٧: ٣٥).

يعوّل السياسيون على موقعهم لتحويل الخصخصة إلى وسيلة للإثراء وهناك قطاعات تمّت خصخصتها باكراً، وأخرى هناك إصرار على خصخصتها وثالثة تستمر خصخصتها تدريجياً

كما ركّز الباحثون على الطابع الهجين (hybrid) للدولة النيو–باتريمونيالية أو دولة الزبائنية السياسية، أي على وجود منطقين يتصارعان داخلها. الأول يمثله عمل السياسيين على تجيير الموارد العامة للمنفعة الخاصة، والثاني تمثله الإدارة القانونية والعقلانية التي تلتزم بالقوانين الوضعية غير الشخصية في توزيع الموارد (فان دو وال: ١٢٧–١٢٩). وأظهروا أن ما يميّز بين دولة وأخرى من هذه الدول لجهة النجاح التنموي هو ميزان القوى بين هذين الطرفين (ميدار، ٢٠٠٠: ٨٥٤؛ داغر، ٢٠٢٠/٩/٨).

وتكون هناك زبائنية سياسية «منظّمة (regulated) «حين تترك النخبة السياسية دوراً للإدارة العامة. وهو ما أظهرته تجارب كينيا وساحل العاج وتجارب أخرى عكست نجاحاً تنموياً نسبياً كما في أندونيسيا أيام سوهارتو (باش، ٢٠١١: ٢٨٤). والقاسم المشترك بين هذه التجارب هو وجود رؤساء جمهورية قادرين على حماية أجهزة اتخاذ القرار الاقتصادي التي تمّ تنسيب أفرادها على قاعدة الاستحقاق ومنع السياسيين من التدخّل في عملها. وتكون هناك زبائنية سياسية «نهّابة« (predatory)حين يطغى نهب الموارد على مسلكية السياسيين بدءاً من رأس الهرم وتذهب النخبة إلى خصخصة الدولة بالكامل ويختفي الحيّز العام. وقد مثّلت تجربة موبوتو في الكونغو نموذجها الأكثر وضوحاً.

نعرض عيّنة من ممارسات الزبائنية السياسية «النهّابة» داخل الإدارة العامة اللبنانية خلال العقود الماضية.

الخصخصة وسيلة للإثراء

يعوّل السياسيون على موقعهم لتحويل الخصخصة وسيلة للإثراء. وهناك قطاعات تمّت خصخصتها باكراً، وأخرى كان هناك إصرار على خصخصتها، وثالثة تستمر خصخصتها تدريجياً. نكتفي بثمانية أمثلة؛

بدا مشروع «سوليدير» كأول مشروع كبير لإفادة النخبة السياسية من الأملاك العامة ومن إعادة الإعمار المحقّقة. وانتقلت المساحات التي استحوذت عليها الشركة في قلب العاصمة من ١,١ مليون م٢ عام ١٩٩٤ إلى ١,٩ مليون م٢ عام ٢٠٠٧. وأمكن ذلك بضم مرفأين للدولة إلى أملاكها وبردم البحر. واقتضى ذلك إصدار ٩ مراسيم وقرارات من قبل الحكومات المتلاحقة. فتمّ تخمين المتر المربع من الأرض المصادرة من أصحاب الحقوق بـ ١٥٣٣ دولاراً عام ١٩٩٤. وأصبح السعر عام ٢٠٠٩ يساوي ٢٠ ألف دولار. أي تضاعف ١٣ مرّة (وهبه، ١٤ و ١٥ و ١٦ و٢٠٠٩/٥/١٩).

في عام ٢٠١١ نشرت وزارة الأشغال العامة تقريراً يُظهر أن التعديات على الأملاك العامة البحرية في مختلف نواحي الشاطئ تشمل ١١٤١ تعدياً ونحو ٥ ملايين م٢. وكانت نية واضعي التقرير تشريع هذه التعديات من خلال إصدار قانون مشابه لقانون «تسوية مخالفات البناء». واقترح نائبان بأن يصار إلى«تمليك المحتلين العقارات التي احتلوها» (زبيب، ٥ و ٦ و ٧/ ١٢/ ٢٠١٢).

في مطلع حقبة ما بعد الحرب انسحبت الدولة من تكرير النفط الخام رغم وجود مصفاتين لم يُصر إلى تأهيلهما. ثم انسحبت من استيراد المشتقات النفطية. وسمحت بأن يتكوّن كارتل يتحكّم بالاستيراد والتوزيع (أبو مصلح، ١٢/ ٤/ ٢٠١٠). ويملك الكارتل المؤلّف من ١٢ شركة ٥٥% من محطات الوقود و٦٨% من صهاريج النقل. ولأن الدولة لا تستورد مباشرة الفيول لمؤسسة كهرباء لبنان فهناك شركة واحدة كانت تستورد الكميات التي تحتاج إليها هذه الأخيرة (وهبه، ٩/ ١٢/ ٢٠١٩). وكانت تحقّق ربحاً فائضاً يساوي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً يتم تقاسمه مع بعض السياسيين (تقرير، ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٩). وتبيّن في ما بعد أن الفيول المستورد منذ عام ٢٠٠٥ غير صالح للاستخدام ويتسبّب بأعطال متكرّرة في التجهيزات.

لأن النية كانت على الدوام خصخصة مؤسسة كهرباء لبنان، بقي عجز الإنتاج يساوي ٣٢% من الطلب (زبيب، ٢٤ و٢٥/ ٦/ ٢٠٠٩). ولم يُصر إلى إنشاء معامل جديدة أو توسعة القائمة بحيث صار لا بديل من الاتكال على المولّدات الخاصة. وهي تنتج أكثر من ٣٥% من الطاقة المستهلكة. ولقد تعاقدت مؤسسة كهرباء لبنان مع متعهدين «غبّ الطلب» لتشغيل مياومين يحلّون محل موظفي الملاك، ولزّمت الصيانة إلى شركات أجنبية (أبو مصلح، ١٢/ ٤/ ٢٠١٠). وطرحت وزارة الطاقة عام ٢٠١٩ مشروعاً للسير قدماً في خصخصة إدارة المؤسسة. وهو يتناول خصخصة التوزيع، أي أن تتولى شركات خاصة الفوترة ومنع التعديات والتبليغ عن الأعطال وإدارة اشتراكات الإدارة العامة (الفرزلي، ٢٠/ ٩/ ٢٠١٩).

تمّ عام ١٩٩٣ إيكال رفع النفايات من بيروت ولاحقاً من جبل لبنان إلى ثلاث شركات أهمها سوكلين. وهي التي تربط مؤسّسها علاقة شراكة مع أحد الأقطاب. وكانت كلفة الطن الواحد ١٢٠ دولاراً، أي أعلى بنسبة ١٠٠% من الكلفة الحقيقية وفقاً لدراسة وزارة البيئة. وهي من الأعلى عالمياً حيث الكلفة تُراوح بين ١٦ و٧٨ دولاراً في إيطاليا و ٣١ دولاراً في إيرلندا، بشهادة خبراء البنك الدولي. ولم يتجاوز تدوير النفايات نسبة ١٠% منها في حين يذهب ٤٠% منها إلى المكبّات ويصار إلى طمر النصف المتبقّي (زبيب، ١٢/ ٥/ ٢٠١٠). وقد استُخدمت أموال الصندوق البلدي المستقل لدفع الكلفة على حساب كل بلديات لبنان.

تمت خصخصة خدمات البريد باكراً بعد الحرب. واشترى سياسيون حصّة الشركة الكندية وتمكنوا من الحصول على حصرية أو احتكار خدمات البريد لكل الإدارات والمؤسسات العامة. وأصبح إلزامياً على المؤسسات الحكومية الكبرى أن تستخدم خدماتها، كمثل وزارة المال في ما يخص التصاريح الضريبية أو الجامعة اللبنانية في ما يخص تسديد اشتراكات الطلاب في الضمان. وأصبحت كلفة نقل البريد العادي توازي كلفة البريد السريع (وهبه، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٤).

جرت خصخصة خدمتَي تفريغ البضائع ونقلها إلى خارج مرفأ بيروت في عام ٢٠٠٥. وكان المستفيد كونسورتيوم من ثلاث شركات لإدارة الحاويات بلغت

حصتها ٤٠% من إيرادات المرفأ السنوية. ولم تحوّل إدارة المرفأ إلى الخزينة عام ٢٠١١ سوى ٣٢ مليون دولار من الإيرادات السنوية البالغة ١٦٠ مليون دولار. وشهد المرفأ ازدحاماً للشاحنات كان القصد منه ترتيب أكلاف إضافية على تخزين البضائع. وتبيّن أن الكونسورتيوم يستفيد من انخفاض كلفة التخزين لتدفيع أصحاب المستوعبات ٣ دولارات عن كل مستوعب خارج الكلفة المصرّح عنها. ويلتقي المستفيدون في باريس كل عام لاقتسام ملايين الدولارات (شقراني، ٣/ ٤/ ٢٠١٢).

كان ثمة إصرار خلال السنوات الأخيرة على خصخصة قطاع الاتصالات. وحاول وزير سابق نقل كل ما تملكه أوجيرو من معدات وتجهيزات إلى شركة خاصة أُنشئت للتوّ (رزق، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٧). ولم يمر الموضوع لأن قرار خصخصة قطاع يوفر نحو ١,٥ مليار دولار كإيرادات سنوية للدولة يتطلّب قراراً من مجلس الوزراء وقانوناً من مجلس النواب (رزق، ٥/ ١٢/ ٢٠١٧). وكان هدف وزير آخر الذهاب بمسألة خصخصة الاتصالات إلى الآخر (وهبه، ٣/ ١/ ٢٠١٩). وعام ٢٠١٨ استحوذت النفقات الاستثمارية والتشغيلية على ٦٦١ مليون دولار توازي ٤١,٥% من مداخيل الوزارة (الفرزلي، ١٧/ ٥/ ٢٠١٩). وذلك لأن القانون لا يلزمها بتحويل هذه المداخيل إلى الخزينة بل يعطيها الحق بالتصرّف بها قبل تحويلها (القزي، ٧/ ٨/ ٢٠١٩). وعام ٢٠١٩ كانت إيرادات شركتَي الخلوي من كل مشترك تُراوح بين ٢٤ و٣٢ دولاراً شهرياً في حين أنها لا تتجاوز ٦,٥ دولارات في الأردن. وفي دراسة جمعية حماية المستهلك أن أسعار خدمات الخلوي كانت عام ٢٠١٤ أعلى بـ ٣ مرات مما كانت عليه في فرنسا (عقيقي، ٢٣/ ٩/ ٢٠١٩). وقد أدى اقتراح وزير الاتصالات بوضع تعرفة على خدمة الواتساب الذي وافق عليه مجلس الوزراء إلى انفجار ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ واستقالة الحكومة.

الفساد الإداري وسيلة للإثراء

لا يمكن الحديث عن فساد إداري بمعنى الرشوة واستغلال المنصب للإثراء غير المشروع من دون وجود غطاء سياسي للمرتشين. ونعرض ١٠ أمثلة؛ تفوّقت ٣ إدارات هي: وزارة المال، مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الاتصالات، لجهة بلوغ الممارسات الخارجة على القانون فيها مستويات غير مسبوقة.

كان الأهم في تجربة وزارة المال بعد عام ١٩٩٣ اعتماد نظام معلوماتي خارج كل المعايير المحاسبية. فقد كان يتيح للعاملين في الوزارة إدخال قيود وشطب قيود في أي وقت، بما يسمح بدفع قيمة حوالات وتسديد مستحقات وتوفير قروض لغير مستحقين مع إخفاء كل ذلك (وهبه، ١١/ ١٠/ ٢٠١٠). وانتظر الناس حتى عام ٢٠١٢ ليتم إلغاء هذا النظام أيام الوزير الصفدي (الصفدي، ١/ ٩/ ٢٠١٢). وذلك بعد صدور تقارير عن المؤسسات الدولية وحصول مساءلات من قبل اللجنة النيابية للمال والموازنة. وبلغت سلفات الخزينة بين عامَي ١٩٩٧ و٢٠١٠ الموفّرة لإدارات ومؤسسات كـ«مؤسسة كهرباء لبنان» و«مجلس الإنماء والإعمار» و«الهيئة العليا للإغاثة» ٨ آلاف مليار ليرة. وهي لم تُدرج في قوانين الموازنة، أي مثّلت إنفاقاً من خارج الموازنة. ولم يسترد سوى ١٣% منها (زبيب، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٢). وحصل لبنان على نحو ٣ مليارات دولار كهبات (المحاسبة، ٢٥/ ٢/ ٢٠١٩). وبيّنت الاستقصاءات، أن الدولة قبلت بين عامَي ١٩٩٧ و٢٠١٠، نحو ٢٩٣ هبة نقدية لم يدخل منها إلى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان سوى ٢٣ هبة (زبيب، ٢٠/ ٦/ ٢٠١٢). وبقي الأشخاص والجهات الذين استفادوا من الهبات التي لم تسجّل في حساب الخزينة مجهولي الهوية. وتم بعد عام ٢٠٠٥ إنشاء دائرة في الوزارة لاسترداد المبالغ التي سدّدتها الشركات المستوردة كضريبة على القيمة المضافة. وتبيّن أن هناك شركات بأسماء وعناوين وهمية تكوّنت لاسترداد هذه الضرائب الوهمية. وكان يصار إلى تسديد ما تطلبه بمليارات الليرات من دون التدقيق في ما تدّعيه. وبلغت القيمة الإجمالية للمبالغ المدفوعة ٢٥٠ مليون دولار عام ٢٠١١ (سعود، ١٨/ ٤/ ٢٠١١). كما تبيّن أنه كان يصار إلى دفع قيمة شيكات محوّلة من وزارة المال إلى مصرف لبنان بلغ عددها ٢٨١٠ شيكات من دون أن تكون لها قيود في الوزارة ومن دون معرفة هوية المستفيدين منها (عليق، ٩/ ٩/ ٢٠١١). وقد دفعت الفضائح المرافقة لعمل هذه الإدارة إلى تشكيل الحكومة فريق عمل لإعادة تكوين الحسابات المالية للوزارة خصوصاً حساب المهمة الذي يتيح قطع حسابات السنة المالية. وأعلن المدير العام للمالية، ألان بيفاني، استكمال تكوين هذه الحسابات في آذار ٢٠١٩ (بيفاني، ٦/ ٣/ ٢٠١٩). وقد وضع الملف في عهدة المؤسسات الرقابية للتدقيق في عمل الوزارة على مدى حقبة ما بعد الحرب.

تكون هناك زبائنية سياسية «نهّابة» حين يطغى نهب الموارد على مسلكية السياسيين، بدءاً من رأس الهرم وتذهب النخبة إلى خصخصة الدولة بالكامل ويختفي الحيّز العام

في عام ١٩٧٧ ألغيت وزارة التخطيط أو التصميم العام واختصر التخطيط على مجرد جهاز تنفيذي هو «مجلس الإنماء والإعمار» يتولى تحقيق الاستثمارات ضمن إطار إعادة الإعمار. وصدر عام ١٩٩٣ القانون ٢٤٦ الذي أجاز عقد صفقات المشاريع قبل رصد الاعتمادات في الموازنة العامة. وأتاح للمجلس التصرّف بمساهمات من موازنة رئاسة مجلس الوزراء، على أن يصار لاحقاً إلى إدراج هذه المبالغ في الموازنات السنوية. وعلى مدى السنوات اللاحقة كان المجلس قادراً على التصرف بمئات ملايين الدولارات كل عام بهذه الطريقة (وهبه، ١٧/ ٩/ ٢٠١٢). وخلال العقد الأخير كان إنفاق الدولة على البنى التحتية منوطاً بمجلس إدارة مكوّن من بضعة أشخاص تربط كل واحد منهم قرابة أو علاقة سياسية بأحد الأقطاب الكبار (ابراهيم، سعود، ١٣/ ٧/ ٢٠١٥). وكان يقرّ في كل جلسة شهرية ٢٠ إلى ٣٠ ملفاً بعشرات أو مئات ملايين الدولارات بمعدل ٥ دقائق لكل ملف. ويتوزّع المستفيدون من التلزيمات على عشر شركات تربط أصحاب كل منها علاقة مع هؤلاء الأقطاب. وتقوم هذه الشركات بدورها في إعادة تلزيم المشاريع لشركات أصغر بنصف المبلغ. والنتيجة هي أن المشاريع المنفّذة تكون دون المواصفات (رزق، ١٦/ ١/ ٢٠١٩). وقدّم الإعلامي سالم زهران إخباراً حول مليار و ٢٠٠ مليون دولار أُنفقت على الصرف الصحي. وتحوّلت التجهيزات إلى خردة وأصبحت المياه المبتذلة تصبّ في البحر. وقد أحيل ٨ مهندسين من «مجلس الإنماء والإعمار» أمام محكمة التمييز (ليبانون ديبايت، ٢٧/ ١١/ ٢٠١٩). وكانت السنوات الأخيرة شاهداً على قصور الدولة الفادح في ميدان البنى التحتية. علماً بأن حصة الإنفاق الاستثماري في الموازنة

لم تتجاوز ٨% من إنفاق الموازنة على مدى أعوام ١٩٩٢–٢٠١٠ (فضل الله، ٣/ ١٠/ ٢٠١١). وعلى مدى ربع قرن بين عامَي ١٩٩٢ و٢٠١٧، لم تمثّل سوى ٦,٨% من مجموع الإنفاق العام. وكان مجموعها ١٤,٨ مليار دولار ثلثها بتمويل خارجي (زبيب، ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٨).

كان ثمة جهاز أنشأته السلطة الانتدابية عام ١٩٢٢ تحت اسم «راديو أوريان» يتولى الاتصالات اللاسلكية. وأصبح جزءاً من وزارة الهاتف والبريد والبرق عام ١٩٧٢. ووفّرت له الحكومة، تنفيذ عقد مكننة الوزارة لتبرير الاستمرار بدفع رواتب الموظفين. وتحوّل بعد عام ١٩٩٤ إلى هيئة «أوجيرو» التي أوكلت إليها الدولة مهمات الصيانة في الوزارة. لاحقاً وُضعت كل إمكانات الوزارة وممتلكاتها تحت إشراف هذه الهيئة (زبيب، ٢٨/ ٥/ ٢٠١١). وعُيّن موظف جمع مهمات مدير الاستثمار في الوزارة، ورئيس هيئة «أوجيرو» ومدير الاستثمار فيها. أي كان في الوقت عينه الجهة التنفيذية في الوزارة والجهة المكلّفة إجراء الرقابة على التنفيذ. وأصبحت «أوجيرو» ربّ العمل الثاني لمعظم موظفي الوزارة. كما أصبح القطاع، فعلياً، خارج سلطة الوزير الدستورية. وانتُدب الموظف نفسه لتمثيل الدولة أمام الهيئة التحكيمية في جنيف في مفاوضات إنهاء النزاع مع شركتَي «سيليس» و«ليبانسل» اللتين تولّتا إدارة الهاتف الخلوي حتى تاريخ استرداده من قبل الدولة في عام ٢٠٠١. وقبلت الدولة أن تدفع للشركتين تعويضات فسخ العقدين بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. لكن الموظف المذكور عاد باتفاق مع بند إضافي، وهو أن تسدّد الدولة عنهما الضرائب والرسوم المتوجبة عليهما وهي تساوي ٧٣ مليار ليرة (عودة، ٢١/ ١٠/ ٢٠١١). ورفض مدير عام آخر في استجواب له أمام لجنة المال والموازنة تقديم معلومات عن رواتب المدراء في الوزارة وعددهم ١٦ (الفرزلي، ٤/ ٤/ ٢٠١٩). واستحوذت رعاية الوزارة لنشاطات النوادي عام ٢٠١٨ على ٦٢٠ مليون ليرة. وهي شاركت في معرض للاتصالات في برشلونة بكلفة بلغت ٦٢٠ مليون ليرة. وقد سبقت الإشارة إلى أن النفقات التشغيلية للوزارة استنفدت عام ٢٠١٨ نحو ٤٢,٥% من الإيرادات المحصّلة (الفرزلي، ١٧/ ٥/ ٢٠١٩).

بيّنا أعلاه الفساد المرافق لخصخصة تفريغ البضائع في مرفأ بيروت. وهناك الفساد الذي يمارسه الموظفون أنفسهم. ويتلخّص بتخلّي مخلّصي المعاملات عن الكشف على محتويات الحاويات مقابل رشى يتقاضونها من المستوردين الذين يسعون للتهرّب من الضريبة. ويترتب على ذلك خسائر فادحة للدولة كرسوم جمركية. بل يتفق الموظفون مع مستوردين لخلق شركات وهمية مع أوراق ثبوتية مزوّرة ورقم مالي وهمي. وهي تسجّل في أمانة السجل التجاري على أنها تستورد لإعادة التصدير. ثم تطالب الدولة باستعادة الضريبة على القيمة المضافة التي تدّعي أنها سدّدتها على السلع المستوردة (عليق، ٩/ ١/ ٢٠١٢). وقد قدّر رئيس اللجنة النيابية للإدارة والعدل حجم التهرّب الجمركي بـ ٧٠٠ مليون دولار سنوياً (صلوخ، حزيران ٢٠١٩).

أظهرت الصحافة دفع مئات ملايين الليرات كل عام لشراء المحروقات لآليات قوى الأمن الداخلي في وزارة الداخلية من دون أن يكون هناك تسليم للكميات (عليق، ١٥/ ١٢/ ٢٠١٤). وأظهرت ضلوع ضباط مع رتباء أُحيل ٤٧ منهم على القضاء، في ترتيب مدفوعات هائلة على الوزارة تحت عنوان «مساعدات مرضيّة». وهي تعتمد على قوائم مستفيدين وهمية وعلى تقاسم المبالغ مع المستفيدين منها (مرتضى، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٦). وأُقيل المسؤول الرئيسي في هذا الملف من منصبه وحُكم بالسجن خمس سنوات وصودرت ممتلكاته (مرتضى، ١٣/ ٣/ ٢٠٢١). وصدرت أحكام مشابهة على ضابطين غيره وعدة رتباء (مرتضى، ٤/ ١٢/ ٢٠٢٠).

أدى انخفاض الرواتب في وزارة العدلية قبل عام ٢٠١٧ وانعدام الرقابة إلى حالة بات عدد من الموظفين فيها يحجزون المعاملات ويفرضون «تسعيرة» لإنجازها (مرتضى، ٢٠/ ٩/ ٢٠١١).

وتبيّن أن مؤسّسة كهرباء لبنان كانت تستخدم فيولاً مستورداً غير صالح للاستعمال. وخلال صيف ٢٠١٩ كانت الشحنة المسلّمة مكوّنة من نفايات نفطية (مرتضى، ٢٩/ ٤/ ٢٠١٩). وهذا ما كان يتسبّب بالأعطال المتكررة في تجهيزات المؤسّسة. كان ذلك يحصل بالاتفاق بين مدير شركة «سوناطراك» التي وقّعت اتفاق توريد الفويل عام ٢٠٠٥ ومدير الشركة الخاصة المستوردة. وكان مخلّص معاملات الاستيراد يتولى رشوة العاملين في وزارة الطاقة وخصوصاً مسؤولي المختبرات التي تتولى الكشف على النوعية. وادّعى القضاء على ٣٠ شخصاً بينهم مديرو الوزارة ومسؤولو المختبرات والعاملون الذين كانوا يحصلون على رشوة (مرتضى، ١١/ ٧/ ٢٠١٩).

تبيّن أن هيئة إدارة السير أو «النافعة» كانت ميدان ممارسات فاسدة تغطيها إدارتها وأطرافها موظفون وسماسرة من خارج هذه الإدارة. وهي تشمل التلاعب بالرسوم المتوجّبة على السيارات وقبض رشاوى لتوفير دفاتر قيادة ورخص سير وفرض «تسعيرة» لكل معاملة ينجزها موظف. وهي تحرم الدولة من مليارات الليرات (مرتضى، ١٨/ ٢/ ٢٠٢٠).

تبيّن أن هناك جامعات خاصة تبيع شهادات مزوّرة يستخدمها موظفون مدنيون وعسكريون للترقّي الوظيفي (الحاج، ١٣/ ٣/ ٢٠١٩). وتم توقيف المدير العام للتعليم العالي في وزارة التربية وطرده.

أُوقف مدير الجامعة الأكثر ضلوعاً في هذا الملف مع مساعديه (رمضان، ١٥/ ٣/ ٢٠١٩).

جرى الكشف عن شبكة كانت تقبض رشاوى هائلة من أولياء طلاب متقدّمين إلى مباريات المدرسة الحربية في الجيش اللبناني لضمان نجاحهم (مرتضى، ٣/ ١٢/ ٢٠٢٠).

تُظهر الحالات الموصوفة أعلاه أن الخصخصة لم تكن فقط توسّل السياسة لنهب أموال عامة وحالات احتكار ورداءة للخدمة الموفّرة وبكلفة عالية، وفقاً للتوصيف الذي قدّمه هيدمان للتجربة العربية (هيدمان، ٢٠٠٤). وهي مع حالات الفساد الإداري المشار إليها عكست تحوّل الدولة إلى ميدان ممارسات يجرّمها القانون.